

## الأمن الصحي كمكون من مكونات الأمن المجتمعي

### Health Security as a Component of Community Security



مريم زان ZEN Meriem

جامعة علي لونيسي البليدة 2، الجزائر، zenmeriema@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/04/01

تاريخ القبول: 2023/02/25

تاريخ الإرسال: 2023/01/05

#### ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الأمن الصحي باعتباره من المكونات الأساسية للأمن المجتمعي، فقد أصبح الأمن الصحي من أهم المواضيع المطروحة على الأجندة السياسية الدولية، نظرا لأهمية الصحة ودورها في منظومة الأمن الانساني وفي توليفة التنمية المجتمعية الشاملة، ولقد تطرقنا الى الأمن الصحي والتحديات التي تواجهه، وآليات وأطر تعزيزه على المستويين الدولي والوطني، ولقد توصلنا الى أن للأمن الصحي تأثير جوهري على الأمن المجتمعي، لذلك أصبحت دول العالم تعمل على تحقيق الأمن الصحي الذي يواجه تهديدات عدة يمكن أن تحدث حالة من اللأمن الصحي والذي يؤثر سلبا على الأمن المجتمعي من خلال تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ظهر جليا اثر تفشي جائحة كوفيد-19، ذلك ما أصبح يفرض التوجه نحو الحوكمة الصحية وتنسيق الجهود العالمية في مجال الأمن الصحي ومواجهة التهديدات المحدقة به.

الكلمات المفتاحية: الصحة؛ الأمن الصحي؛ الأمن المجتمعي.

#### Abstract:

This research paper deals with the issue of health security as an essential component of community security. Health security has become one of the most important topics on the international political agenda, given the importance of health and its role in the human security system. We have discussed the challenges facing health security, and the mechanisms for enhancing it at the international and national levels. We have concluded that health security has a fundamental impact on societal security, so the countries of the world are working to achieve health security that faces several threats that can create a state of insecurity that negatively affects societal security through its political, economic and social repercussions, which appeared after the outbreak of the covid-19 pandemic, this is what necessitates work to achieve health governance, and the coordination of global efforts in the field of health security, to confront the threats facing it.

**Keywords:** Health; Health security; Community security.

\* المؤلف المرسل: مريم زان، zenmeriema@gmail.com

## مقدمة:

لقد أحرز العالم على مدى السنين المنصرمة تقدما كبيرا في تحسين صحة الإنسان، غير أنه ما تزال العديد من التحديات الماثلة أمام الصحة العالمية، بسبب التهديدات المحدقة بالأمن الصحي الذي يعد ركيزة أساسية للاستثمار في رأس المال البشري ومؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة، ذلك أنّ الصحة من مدخلات التنمية ومحركاتها.

والتنامي المتزايد لهذه التهديدات جعل من الصحة قضية مشتركة بين قطاعات عدة لتصبح تدريجيا من الشواغل الأمنية والجيوسياسية للدولة الحديثة في سياق دولي يشهد نشوء وعودة الكثير من الأوبئة والأمراض المهددة لحياة البشر، ولأنّ تداعيات الأوبئة لا تتوقف عند صدمات القطاع الصحي فقط، فقد انبثقت عنها قضايا جديدة مثيرة للقلق الدولي.

وبناء على ذلك تطور مفهوم الأمن الصحي ليصبح بعدا من أبعاد الأمن الإنساني والمجتمعي وتزايدت أهميته على الساحة الدولية كأحد المجالات الأمنية، لأنّ التهديدات المتعلقة به تطلّ جوانب عدّة، إنسانية واقتصادية واجتماعية و حتى أمنية، وهو ما كشفت عنه جائحة كوفيد-19 من خلال تداعياتها التي مسّت كافة مناحي الحياة في كل دول العالم.

لذلك سنتناول في بحثنا هذا موضوع الأمن الصحي باعتباره مكونا جوهريا من مكونات الأمن المجتمعي، انطلاقا من الاشكالية التالية:

كيف يؤثر الأمن الصحي على الأمن المجتمعي باعتباره مكونا من مكوناته الأساسية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما مفهوم الأمن الصحي؟ وماهي التحديات التي تواجهه؟

وماهي أطر وآليات تحقيقه وتعزيزه؟

وستتم الاجابة عن هذه الاشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها من خلال العناصر التالية:

1. مفهوم الأمن الصحي
2. علاقة الأمن الصحي بالأمن المجتمعي
3. التحديات التي تواجه الأمن الصحي
4. أطر تحقيق الأمن الصحي وتعزيزه

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الموضوع الذي تتناوله والمتعلق بالصحة التي تعتبر أساس الوجود الفردي والمجتمعي، فالصحة تعتبر وسيلة التنمية وغايتها، ولقد تزايدت أهمية هذا الموضوع بعد جائحة كوفيد-19، التي جعلته من المواضيع الأكثر استقطابا للباحثين من خلال ربطه بمتغيرات عدّة، ولقد تطرقنا في بحثنا الى دراسة الأمن الصحي وفق مقارنة الأمن المجتمعي التي تعد مقارنة هامة في هذا المجال البحثي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المتغيرات المكوّنة لموضوع الدراسة وتحليل تأثير الأمن الصحي على الأمن المجتمعي.

### 1. مفهوم الأمن الصحي:

إنّ التغيرات الحاصلة في كل من المجال الصحي والأمني أدت الى حدوث تقارب كبير بين هذين المجالين، نظرا للروابط المتكونة بين الصحة والسياسة العالمية والبنى الاقتصادية والاجتماعية، فنظرا للتهديدات التي تشكلها المخاطر المتعلقة بالصحة في عالم معولم من خلال الانتقال السريع لمسببات الأمراض عالميا، سعى المجتمع الدولي الى استخدام اللغة الأمنية لتأمين أكبر قدر من الموارد والاهتمام السياسي لمواجهة الأخطار المحدقة بالصحة العالمية، فظهر مصطلح الأمن الصحي، ورغم التداول الواسع لهذا المصطلح في أدبيات الصحة العامة، إلا أنه ليس ثمة اتفاق صريح على نطاق المفهوم ومضمونه ومعايره، وهو ما أشار اليه كل من "ويليام ألديس" (William Aldis) ، وهورتون (Horton) (أبودوح 2021. ص. 1)،

وقبل التطرق لمفهوم الأمن الصحي، لابد أولا من الإشارة الى مفهوم الصحة ضمن مدلولاته المختلفة:

تشير المدلولات اللغوية لكلمة الصحة إلى انعدام المرض، فالصحة هي نقيض السقم، وهو التعريف الذي جاء في قاموس "لاروس" (Larousse) الذي يشير إلى أنّ كلمة الصحة "Santé" مأخوذة من الكلمة اللاتينية "Sanitas" التي تعني حالة البدن الذي يعمل بطريقة عادية دون مرض. (حاروش 2008. ص.ص. 59-58).

كما يمكن أن توظف "الصحة" للتعبير عن حالة ازدهار وتطور، فيمكن اطلاقها في السياق التالي مثلا: حالة صحة اقتصادية، أو وضع اقتصادي صحي. أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت منظمة الصحة العالمية، الصحة في المادة الأولى من ميثاقها الصادر بتاريخ 22 جويلية 1946 أنها: " حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز." (الأحمدي 2011. ص. 93).

وفق هذا التعريف نجد أنّ مفهوم الصحة حسب رؤية منظمة الصحة العالمية يتجاوز التعريف الكلاسيكي لها بأنّها مجرد " الخلو من الأمراض"، الذي يُعتبر تعريفا قاصرا ولا يفسّر المعنى المقصود من مصطلح الصحة بأبعاده المختلفة، والذي ينصرف الى حالة السلامة البدنية والعقلية والنفسية للفرد التي ترتبط بحالته الاجتماعية المتمثلة في المسكن، والغذاء ومدى تنوعه ونظافة البيئة، ومستوى التعليم والمرافق الصحية المتاحة وامكانية الاستفادة من خدماتها.

ثم تطور هذا التعريف في تصور المنظمة خاصة في اطار مشروع " الصحة من أجل الجميع " الذي أطلقتته المنظمة بعد اعلان " ألما آتا " (Alma Ata) لسنة 1978، ثم في اطار ميثاق " أوتاوا " (Ottawa) لترقية الصحة لعام 1986 ليصبح أكثر من " حالة مجردة"، بل وسيلة وموردًا لتمكين الناس من التمتع بحياة مُنتجة فرديا واجتماعيا واقتصاديا. (World Health Organization 1986. P. 1)

بعد تطرقنا الى مفهوم الصحة، يمكن الإشارة الى مفهوم الأمن الصحي من خلال عدد من التعاريف

المقدمة له:

عُرّف الأمن الصحي بوصفه أحد مكونات الأمن الانساني ( الى جانب الاقتصاد والغذاء والبيئة والهوية والمجتمع والسياسة)، كما جاء في تقرير لجنة الأمن الانساني التابعة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة أن: " الأمن الصحي هو جوهر الأمن الانساني، والمرض والعجز والوفاة التي يمكن تجنبها هي تهديدات منتشرة بشكل خطير على الأمن الانساني ". (أبودوح 2021. ص. 2).

ومنذ سنة 2007 أصبح الأمن من مفردات منظمة الصحة العالمية، و أصبحت تستخدم رسميا مصطلح الأمن الصحي العالمي معرفة اياه بأنه: " الأنشطة اللازمة، سواء كانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل، للاقلال من التعرض لأحداث الصحة العمومية العادة التي تشكل خطرا على صحة سكان أي بلد على نطاق واسع ". (إبراهيم سليم 2021. ص. 57).

وقد اتسع مفهوم الأمن الصحي العالمي في منظور المنظمة مع مرور الوقت من منظور الأمراض المعدية فقط الى المفهوم الذي تندرج تحته أي مخاطر جديدة تهدد الصحة العمومية وتكون لها آثار دولية، مع الاشارة الى أنّ الأمن الصحي يعتمد بدرجة كبيرة على جودة النُظم الصحية العمومية الوطنية وهو يحتاج الى تعاون دولي وحوكمة دولية. (منظمة الصحة العالمية 2014. ص. 3).

ولقد اتخذت المنظمة الكثير من الاجراءات لتحقيق الأمن الصحي العالمي، وتعد اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 أهم الخطوات التي تحكم الاستجابة للطوارئ الصحية التي تشكل تهديدا للصحة العمومية الدولية، والتي أصبحت ملزمة منذ 15 جوان 2007، وتوفر هذه اللوائح الاطار القانوني للمسؤولية الجماعية المتعلقة بالأمن الصحي العالمي.

وعرّفه " ديفيد هييمان " ( David Heymann ) أنه : " أحد أبعاد الأمن الإنساني، وأنه يسعى إلى الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها والإهتمام بالأمراض غير المعدية، وبناء نظم صحية أقوى من خلال التغطية الصحية الشاملة ". (مرتضى 2019. ص. 772). والأمن القومي الصحي يعني قدرة الدولة على توفير الرعاية الصحية الشاملة لأفرادها وتحصينهم من الأوبئة ضماناً لقدرتهم على الإنتاج والمشاركة في التنمية وحماية أمنها . (إبراهيم سليم 2021. ص. 57)

وبناء على ما سبق نستنتج أنه حتى وإن اختلفت التصورات المتعلقة بالأمن الصحي، إلا أنّها تتفق في اعتباره بعدا استراتيجيا من أبعاد الأمن الانساني، رغم أنه كان يُحصر في البداية في منظور ضيق يتعلق بمكافحة الأوبئة و انتشارها وفق تعريف لجنة الأمن الانساني في تقريرها لعام 2003 على أنه " الحماية من المرض والعجز " (شايب 2020. ص. 428)، غير أنّ هذه النظرة بدأ نطاقها يتسع، فهو يسعى الى تحرير الانسان من كل التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامته الجسدية والنفسية والاجتماعية وليس مجرد تقديم الرعاية الصحية حال المرض أو العجز، أي أنه أضحى ينظر للصحة نظرة شمولية عالمية تتكامل فيها العديد من المقومات والعناصر المتعلقة بالجوانب الايجابية للصحة التي تمكن الانسان من المساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وبالتالي تحقيق الأمن المجتمعي.

## 2. علاقة الأمن الصحي بالأمن المجتمعي:

مع نهاية الحرب الباردة و ظهور العولمة، بدأت نظرة المجتمع الدولي للأمن تعرف منحى مختلفا وأكثر شمولية من المنحى التقليدي الذي يقتصر على أمن الدول و التهديدات التي تطالها كالحروب و استخدام القوة

العسكرية ضدها، حيث أصبح التوجه متمحورا حول الإنسان وضرورة حمايته من جميع أنواع المخاطر، مع تمكنه من التمتع بحقوقه وحرياته الأساسية كالحق في الحياة و الحق في التمتع بصحة جيدة، بما يضمن له جودة الحياة. (مرتضى 2019. ص. 772).

ويعتبر كل من "باري بوزان"، "جونز"، و "ليتل" أول من اعتمد منهج تفكيك مفهوم الأمن إلى أبعاد وقطاعات في مؤلفهم الجماعي "منطق الفوضى"، ففي بحثهم في مفهوم الأمن أخذ المؤلفون في الحسبان العوامل غير العسكرية للأمن، ليتم التوصل الى تحديد خمس قطاعات للأمن، وهي الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، وفي هذا السياق جاء اسهام مدرسة "كوبنهاغن" فيما يتعلق بفكرة "الأمننة" ( *securization* ) التي طرحها "وايفر" ( *Waover* )، و قدم من خلالها تفسيراً لعملية تصعيد القضايا والمسائل إلى مستوى التهديد الأمني، حيث تعرف الأمننة أنها العملية التي بموجبها يتم تقديم شيء ما على أنه تهديد، ورغم ذلك بقيت الاسهامات المتعلقة بالأمن الصحي محدودة ورهينة لمنطق الأمننة. (عقابي 2021. ص. 353)

وعليه يمكن القول أنّ التحول في النظرة للأمن جاء نتيجة المستجدات المتعلقة بالمخاطر التي أضحت تواجه الأمن الإنساني في القرنين العشرين والواحد والعشرين، والمتمثلة أساسا في التهديدات الصحية الناجمة عن عوامل عدة والتي باتت تشكل هاجسا لدى الأفراد و تهدد حياتهم، ما جعل المجتمع الدولي يتبنى فكرة الأمن الصحي كأحد الجوانب الأمنية المرتبطة بأمن الأفراد والمجتمعات، لأن التحديات الصحية الكبرى لاتمس فقط المنظومات الصحية، وإنما تمس أيضا البنى المجتمعية والمؤسسية وتتسبب في تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية.

وقد طرح هذا التطور ضرورة الاهتمام بمصادر الأخطار والتهديدات غير البشرية للأمن القومي، والتي تشمل الأوبئة والكوارث الطبيعية ( كالأعاصير والزلازل)، إلا أنّ الأوبئة تحظى بخاصية الانتشار عبر الحدود حتى تصبح خطراً عالمياً، كما طرح هذا التطور ضرورة الاهتمام بالسياسة الصحية والنظم الصحية كأحد جوانب الأمن القومي والمجتمعي. (علي الدين 2020. ص. 59).

ولقد تعززت مكانة الأمن الصحي عندما تم تضمينه في "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" للعام 1994، وذلك باعتباره أحد أركان مفهوم الأمن الإنساني الحديث، حيث أشار التقرير الى ضرورة توسعة وتعميق مفهوم الأمن والانتقال به من الفهم التقليدي القائم على "محورية الدولة" الى فهم إنساني أوسع وأعمق يقوم على "محورية الناس"، وأكد التقرير في حينها على أن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم "الأمن الإنساني" تتمثل في "الناس" عوضاً من "الدولة" وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة، وقد أشار تقرير سنة 1994 الى أنّ موضوع الأمن الإنساني يجب توسيعه ليشمل التهديدات والمخاطر الكامنة في سبع مجالات، أحدها هو ما أصبح يعرف بـ "الأمن الصحي". (طيلب 2020. ص. 63).

وقد أشارت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها الصادر سنة 2003 بعنوان "أمن الإنسان الآن" إلى علاقة الصحة بالأمن الإنساني، حيث تأكد أنّ أن انتشار الأمراض الخطيرة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، حينما اعتبر في قراره الصادر سنة 2014، أنّ تفشي "فيروس ابولا" على نطاق غير مسبوق في منطقة غرب إفريقيا، يهدد السلام والاستقرار والتنمية في دول هذه المنطقة، وأنه في حالة ما إذا لم يتم احتواء هذا الفيروس، فإنّه سيحدث توترات تهدد الأمن المجتمعي وسيؤدي إلى تدهور الأحوال السياسية والأمنية في المنطقة (بلقاضي 2018. ص.

(187)، فالكوارث الصحية الناتجة عن تفشي الأوبئة، تنسب في خسائر مادية واقتصادية وبشرية، ينجم عنها ارتباك كبير في أداء الدولة، وتعدّ اختبارًا لمدى قدرتها على تعبئة مؤسساتها في إدارة الأزمات التي تهدد أمنها القومي والمجتمعي .

ولا شك أنّ جائحة كوفيد-19 أبرزت مدى قوة العلاقة بين الحالة الصحية والأمن المجتمعي والقومي، عندما تصدّرت القوات المسلحة بدورها في أزمة كورونا في مختلف دول العالم، بعيدًا عن الدور التقليدي لهذه القوات، وبذلك يتضح الإدراك الحديث لانعكاسات الوضع الصحي على الأمن المجتمعي أو على جانب منه. (Katz & A. Singer 2007. p.p. 233-234)

ولقد وسع انتشار جائحة كوفيد-19 الجدل حول مفهوم الأمن ونطاق التهديدات، لتشمل عدوًا غير مرئي هو تهديد الأوبئة، حيث أسهمت الأزمة في احتدام الجدل حول أهمية البنى الصحية للبلاد باعتبارها جزءًا من الأمن القومي في العديد من دول العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وغيرها، كما احتدم الجدل حول أهمية تأمين البنية التحتية للاتصالات وشبكات المعلومات من الهجمات السيبرانية، وكذلك حول أهمية توطيد سلاسل الإمداد أو نقلها إلى دول أكثر قربًا وأكثر توافقًا في التوجهات السياسية مع هذه الدول. (إبراهيم سليم 2021. ص. 59).

وتجدر الإشارة إلى أنّ قضايا الصحة وتوظيفاتها على صعيد السياسة الخارجية تندرج ضمن اطار أطروحة القوة الناعمة لـ "جوزيف ناي" (Joseph Ney)، حيث تبرز الدبلوماسية الصحية كبعد جديد في سياسات القوى الكبرى التي أخذت توظف القضايا الصحية من أجل تحقيق سياساتها الخارجية ومصالحها الاقتصادية ما قد يهدد الأمن المجتمعي للدول المستهدفة، مثلما هو الشأن بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية التي تنشط بشكل فاعل في بعض الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات الطبية للدول التي تنفث فيهما بعض الأمراض الخطيرة كالإيدز والملاريا، حيث رصدت ادارة الرئيس " بوش" على سبيل المثال عام 2005، ما يناهز 1,9 مليار دولار وجهت الى 15 دولة افريقية. ( بن جديد وبن قيطة 2016. ص. 43)

### 3. التحديات التي تواجه الأمن الصحي:

تشير منظمة الصحة العالمية إلى أنّ تحقيق الأمن الصحي يتم من خلال الأنشطة الضرورية) الوقائية والعلاجية )، للحدّ من الأخطار التي تهدد الصحة العامة عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية، و تتضمن هذه الأنشطة توفير كل من المعدادات الطبية، الخدمات الصحية، اللقاحات و الأدوية الأساسية، إضافة إلى السياسات والخطط الوطنية للصحة العمومية، وفقا للموارد المتاحة للقطاع الصحي. (بوخرصة 2021. ص. 128).

وإنّ غياب أو نقص أو ضعف أحد هذه العناصر التي تعد مقومات أساسية للأمن الصحي، إضافة إلى عوامل أخرى أكثر تعقيدا، كحدوث الطوارئ أو الكوارث الإنسانية أو النزاعات، كلّها عوامل منشئة لحالة " للأمن الصحي (Health insecurity)، ولقد أصدرت المنظمة وثيقة تتضمن الأخطار المحدقة بالأمن الصحي (ذياب 2020. ص. 85)، والتي تختلف من دولة أخرى وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية، والمتمثلة فيما يلي:

- الأمراض المستجدة التي قد تتحول الى أوبئة (كالكوليرا، التهاب السحايا والانفلونزا، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية التي يسببها الفيروس التاجي كورونا..)، والتي يؤدي انتشارها إلى حدوث فاشيات وجوائح تشكل تهديدا للأمن الصحي العالمي، كما هو الشأن بالنسبة لجائحة كوفيد-19 التي تفشت وأحدثت حالة من الارتباك الدولي، سواء من حيث آليات التعامل مع الجائحة أو احتواء تداعياتها التي لم تكن مقتصرة على القطاع الصحي فحسب وإنما امتدت الى كل المجالات والقطاعات.

- الأمراض المتنقلة عبر الأغذية والمياه: فظهور هذا النوع من الأمراض المعدية يعد مدعاة للقلق في العديد من دول العالم، حيث تنتشر العديد من الأمراض التي تسببها العوامل الميكروبية والطفيلية والحيوانية المنشأ وكذلك التلوث بالمواد الكيميائية والسموم.

- الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل التي قد تحدث عواقب وخيمة على الصحة العمومية، إذ تزيد من احتمال انتشار الأمراض المعدية بسبب الأضرار التي تلحق بالبنى التحتية الأساسية وتلوث مصادر المياه والاضطراب في جمع النفايات وتدهور الظروف المعيشية للسكان بسبب فقدان مساكنهم، إضافة الى التغيرات المناخية التي تتسبب في حدوث آثار صحية سلبية متنامية.

- الأزمات الدولية والطوارئ الانسانية: تتمثل في الأحداث الناجمة عن حوادث كيميائية أو اشعاعية أو نووية أو الاطلاق المتعمد لها، أو استخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب كما مثلما حدث في سوريا. (منظمة الصحة العالمية 2014. ص. 5)

- الأزمات الاقتصادية: للمحددات الاقتصادية والاجتماعية تأثير هام على الأوضاع الصحية، فالفقر قد يُسهم في اعتلال الصحة، لأنه يمكن أن يكون حاجزا أمام الوصول الى الخدمات الصحية (والفقراء عموماً أقل استخداما للخدمات الصحية وأقل صرفاً عليها، وأقل اشتراكا في برامج التأمين الصحي)، ولقد توصلت الدراسات في مجال اقتصاد الصحة الى أنّ التنمية والصحة يسيران جنبا الى جنب، وهو ما أكدته لجنة الاقتصاد الكلي والصحة الممولة من طرف منظمة الصحة العالمية التي اعتبرت أن المجتمعات تصبح أكثر صحة حينما تصبح أكثر ثراء ( Societies become healthier when they become wealthier ) (بن جديد وبن قيطة 2016. ص. 43)، فشح الموارد المالية في بعض البلدان أدى الى عدم تخصيص الميزانيات اللازمة لتنفيذ متطلبات اللوائح الصحية الدولية، واجراء المزيد من التعزيز للبنى الأساسية الصحية والمعدات الطبية، فقد أضحت تحدي تمويل الخدمات الصحية محط اهتمام ومصدر قلق أمام محدودية الموارد وتنافس العديد من القطاعات عليها، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الدول النامية، وان كانت الأكثر تأثراً بسبب ضعف اقتصاداتها، علماً أنّ الانفاق الصحي يعتمد أساساً على معدل الناتج المحلي، وإنما يمس الدول المتقدمة أيضاً في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت كلفة الصحة فيها تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. (بواغنة 2004. ص. 138)

- هشاشة النظم الصحية: ضعف الأنظمة الادارية والصحية وصعوبة الوصول الى المرافق الصحية والحصول على خدماتها بالكفاية الكمية والتنوعية اللازمة، وعدم وجود أنظمة المعلومات الصحية والأنظمة الداعمة لها، يعتبر من أهم العوامل المؤثرة سلباً على الصحة العمومية والأمن الصحي في المجتمعات.

- افتقار النظام الدولي لأطر قانونية لتسيير الأزمات الناتجة عن اختلال الأمن الصحي العالمي، وهو ما كشفت عنه جليا جائحة كوفيد 19 في ظل تبني الدول منظور المصالح الذاتية والافتقار لآليات الشراكة والتعاون لمواجهة هذا النوع من الأزمات. (بوكر 2020. ص. 112)

- ضعف التعليم والوعي المجتمعي: لأن تحقيق الأمن الصحي والحفاظ عليه ليس مسؤولية الدول وحدها، بل هو مسؤولية الأفراد أيضا، فالقضية الصحية قضية مجتمعية ترتبط بالسلوك المجتمعي، وهو ما يدل على أهمية الرعاية الوقائية التي يعول عليها في أحداث تطوير صحي حقيقي ملموس للأفراد والمجتمع.

#### 4. أطر تحقيق الأمن الصحي وتعزيزه:

ثمة مجموعة من الأطر التي تمثل مقومات لتحقيق الأمن الصحي على المستويين الدولي والوطني، والتي ضمنها منظمة الصحة العالمية في لوائحها، وشددت على ضرورة التقيد بها وتنفيذها نظرا لأهميتها، فغيابها أو نقصها يؤدي إلى المساس بالأمن الصحي، كما هو الشأن إلى العديد من دول العالم، وفيما يلي إشارة إلى هذه الأطر والدعائم:

##### أ. على المستوى العالمي:

- ضرورة تنسيق الجهود الدولية والتعاون لمواجهة التهديدات الصحية وتحقيق الأمن الصحي على الصعيد الدولي، وذلك بالمساعدة والمراقبة والالتزام بالأطر اللازمة من أجل دعم البنى والأنظمة الصحية في الدول، خاصة الدول الضعيفة وذات الأنظمة الصحية الهشة، وهو ما تجسد في إطار اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005، والتي أصبحت تشكل إطارا قانونيا وتنظيميا هاما في مجال الأمن الصحي.

- دعم الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية في التصدي للأوبئة والاستعداد لمواجهة أزمات الصحة العامة المستقبلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف مظاهر التعاون الدولي في هذا المجال، لأن الإنجازات التي تحققتها المنظمة في مجال تعزيز الصحة وحمايتها هي إنجازات ذات قيمة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل، هذا ما يفرض على المجتمع الدولي إعادة بناء ركائز تشريعية جديدة، تهدف إلى تفعيل دور المنظمة في مواجهة الأزمات المتعلقة بالصحة.

- التركيز على المشاركة في إدارة الأزمات الناجمة عن اختلال الأمن الصحي، ذلك أن أي استجابة لن تكون فعالة إلا بمشاركة المجتمعات والدول المتضررة مشاركة جادة ومعبرة في تطويرها وتنفيذها ورصدها، لذلك يجب على الحكومات التأكد من أنه عند وضع أي استراتيجية للمواجهة أن تكون المجتمعات مشاركة ومنخرطة في ذلك في جميع مراحل المواجهة، نظرا لأن الاستجابات تحتاج إلى التطور والتكيف مع المعطيات الميدانية، فالمشاركة الدولية والعامة ضرورية لترسيخ إحساس ملكية برنامج أو سياسة ما ولترسيخ الثقة في المواجهة.

- وضع آليات للحماية من الأوبئة والأمراض المعدية وكل ما يهدد الصحة العامة، والعمل الاستباقي لمواجهة التهديدات الصحية الخطيرة.

- تطوير البحوث الصحية والدوائية والرفع من نسبة مقاومة الأدوية وترشيدها استخدامها.

- تنظيم الطوارئ الصحية بما يتيح استجابة أسرع وأكثر فاعلية.

- الالتزام باللوائح الصحية والتعاون في مجال البحوث الصحية وتطوير اللقاحات.

- سن قانون دولي صحي ملزم حول المتطلبات والمقومات الأساسية للنظم الصحية.
- الاهتمام بالوقاية والتشخيص المبكر والرعاية الصحية والضبط الصحي. (طليب 2020. ص. 64)
- ب. على المستوى الوطني: لقد جاء في توصيات مؤشر الأمن الصحي العالمي لسنة 2020 أنه يتوجب على الحكومات الوطنية الالتزام باتخاذ إجراءات لمعالجة مخاطر الأمن الصحي، والتنسيق بين مختلف الفاعلين لتوفير مقومات الأمن الصحي الوطني من خلال:
- مراجعة السياسات الصحية واصلاحها نظرا لدورها الهام في تحقيق الأمن الصحي، فالنظم الصحية جيدة الأداء هي في الأساس نظم صحية وجدت في اطار سياسات صحية قوية، فرغم اختلاف النظم الصحية من دولة لأخرى إلا انها تلتقي في أهدافها العامة المتمثلة أساسا في تحسين الحالة الصحية للسكان وحماية الأمن الصحي وصيانتته.
- تعزيز البنية التحتية الصحية بمرافق صحية عصرية ومتطورة.
- وضع إطار تشريعي وتنظيمي ضابط ومتكيف مع التهديدات الصحية المستجدة.
- ضرورة توفر فواعل صحية على قدر من الكفاءة على الصعيد البشري والمؤسسي.
- عقد اجتماعي صحي قائم على منظومة قيمية واعية وملتزمة ومقدرة لمكانة الصحة في المجتمع.
- البحث والتطوير والوقاية وتنظيم الطوارئ الصحية وفق منظومة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ومتطورة.
- زيادة الانفاق على الصحة والبحوث العلمية الدوائية للحفاظ على حياة البشر، وإنشاء آليات تمويل جديدة لسد فجوات التأهب، مثل إنشاء صندوق متعدد الأطراف لمطابقة المعايير الصحية الوطنية بمعايير الأمن الصحي العالمي.
- التنسيق القطاعي والاحتكام الى المقاييس العالمية في مجال رصد الأمراض المعدية عن طريق الاستعانة بالمعلومات من مصادر موثوقة و بنوك المعلومات التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

خاتمة:

تشكل الصحة ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الانساني، فالبقاء والحماية من المرض عاملان يقعان في صلب الرفاه البشري، فالأمن الصحي يمكن المجتمعات من التطور و احراز التقدم، أما حالة اللاأمن الصحي فهي تحد من القدرات الانسانية الأساسية وتقوّض المجتمعات، ذلك أنّ الصحة مكون جوهري من مكونات الأمن المجتمعي، وهو ما يبرر الأهمية التي أصبحت تحتلها القضايا الصحية ضمن الأجندات السياسية، فقد أدرك صانعو السياسات خطورة التأثيرات التي تسببها الأزمات الصحية على المصالح القومية، فالقلق الاستراتيجي المعاصر من بعض الأمراض والأوبئة يتعلق بالدور المحتمل لهذه الأمراض في تغيير موازين القوى العسكرية وتعجيلها بخلق النزاعات وتأثيرها في تفكيك النسيج الاجتماعي والاخلال بالأمن المجتمعي و زعزعة الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي، وهو ما قد يمس سيادة الدولة ويكون مدعاة لتدخل دول وفواعل أخرى من منطلق الأمن الانساني في حال فشل السلطة الإقليمية في حماية اقليمها وصيانتته من الأمراض والأوبئة.

وبالتالي فإنّ فهم الدور الجوهرى للصحة في تحقيق الأمن الانسانى والمجتمعي يدعو الى الاهتمام بالصحة والقضايا المتعلقة بها و تعزيز الدعم السياسى المقدم لزيادة الاستثمارات الموظفة في المجال الصحى وإحلال الصحة المكانة اللائقة بها في العمليات التنموية، ف ضمان الحق في الصحة لأفراد المجتمع أصبح من الوظائف الأساسية للدولة الحديثة، وهذا الحق يترتب عليه توفير البنى الصحية اللازمة واتباع أنجع السياسات الصحية والعمل على اصلاحها كلما استلزم الأمر ، وتوفير التمويل اللازم لنظم الرعاية الصحية من أجل النهوض بالقطاع الصحى، وجعله جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التنموية المجتمعية الشاملة.

كما أنّ تحقيق الأمن الصحى وتحرير الانسان من المخاوف والمخاطر المهددة للصحة، يفرض العمل في اطار الشراكة التي تسمح بتعبئة متعددة المستويات، وتطوير رؤية استراتيجية مشتركة في هذا المجال، وهو ماقد يدعو إلى إعادة النظر في آليات التعاون الدولي في مجال الصحة والأمن الصحى، وكذا إعادة تقييم النظام العالمى وهيكلته انطلاقا من فرضيات الأمن الإنسانى ومقومات الحوكمة الصحية، وتأسيسا على العلاقات الدبلوماسية الصحية.

#### قائمة المراجع:

1. أبو دوح، خ. ك. (2021). الأمن الصحى. أوراق الدراسات الأمنية، 1 (1).
2. الأحمدي، ط. (2011). التنظيم في المنظمات الصحية. الرياض: مركز البحوث، معهد الادارة العامة.
3. بواغنة، ع. م. (2004). ادارة الخدمات والمؤسسات الصحية. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.
4. بوكور، م. (2020). دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد Covid- 19، حوليات جامعة الجزائر1(34).
5. بوخرصة، ف. ن. (2021). اختلال الأمن الصحى العالمى وتأثيره على الهجرة الدولية في ظل جائحة كوفيد 19. مجلة التراث، المجلد 11(1).
6. بلقاضي، ا. (2018). أدوات حماية الأمن الصحى الدولي في اطار اللوائح الصحية الدولية. مجلة الدراسات القانونية ، العدد الاول، 4.
7. بن جديد، ع. ح. وبن قيطة، م. (2016). الأمن الصحى في عالم من دون حدود : هواجس متنامية ومضامين متباينة . مجلة آفاق للعلوم، مجلة آفاق للعلوم، 1 (3).
8. حاروش، ن. (2008). ادارة المستشفيات العمومية الجزائرية. الجزائر: داركتامة للكتاب.
9. طيلب، أ. (2020). الأمن الصحى في الظروف الاستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي. دقاتر البحوث العلمية، 2(2).
10. المكتب الاقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، (2014). الأمن الصحى العالمى: التحديات والفرص مع التركيز بشكل خاص على اللوائح الصحية الدولية ( 2005). اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط ( الدورة 61).
11. مرتضى، م. (2019). الأمن الصحى في المجتمع المصرى: قراءة تحليلية. مجلة بحوث كلية الآداب، 30(119).
12. سليم، ر. (2021). كوفيد-19 والأمن القومى الصحى عالميا. المجلة العربية للعلوم السياسية(3).
13. علي الدين، ه. (2020). احياء دور الدولة في زمن كورونا. السياسة الدولية(221).
14. عقابى، خ. (2021). الأمن الصحى العالمى بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسناريوهات المستقبلية.مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 3(1).
15. شايب، ن. (2020). التوظيف الدلائى لمفهوم الأمن الصحى وإشكالاته المعرفية في زمن كورونا: قراءة سيميولوجية على عينة من الصور الكاريكاتورية المتداولة عبر صفحات الفايسبوك. المجلة الجزائرية للأمن الانسانى، 5 (2).
16. ذياب، ص. (2020). الأمن الصحى والسياسات الصحية: دراسة حالة الأردن. مجلة الدراسات الأمنية(3).

- .17 Katz, R. & Singer, D. (2007). Health and Security in Foreign Policy. *Bulletin of the World Health Organization*, 85(3).
- .18 World Health Organization, (1986, November 21). Ottawa Charter For Health Promotion. *First International Conference on Health Promotion. Ottawa:WHO.*